

ملاحظات المنظمة على حيازة الأراضي

٢

زيادة المساواة بين الجنسين في الحصول على الأراضي

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

روما، ٢٠٠٦

الأوصاف المستخدمة في هذه المواد الإعلامية وطريقة عرض موضوعاته لا تعبّر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني أو التموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو فيما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها أو تخومها.

ISBN 978-92-5-605557-6

جميع الحقوق محفوظة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. ويجوز استنساخ ونشر المواد الإعلامية الواردة في مطبوعات المنظمة للأغراض التعليمية، أو غير ذلك من الأغراض غير التجارية، دون أي ترخيص مكتوب من جانب صاحب حقوق الطبع، بشرط التزويد بصورة كاملة بالمصدر. ويُحظر استنساخ ونشر المواد الإعلامية الواردة في مطبوعات المنظمة لأغراض إعادة البيع، أو غير ذلك من الأغراض التجارية، دون ترخيص مكتوب من صاحب حقوق الطبع. وتقدم طلبات الحصول على هذا الترخيص مع بيان الغرض منه وحدود استعماله إلى: Chief, Electronic Publishing Policy and Support Branch, Information Division, FAO, Viale delle Terme di Caracalla, 00100 Rome, Italy
copyright@fao.org

© FAO 2006

معلومات عن ملاحظات المنظمة حول حيازة الأراضي

تتضمن ملاحظات المنظمة حول حيازة الأراضي معلومات عن حيازة الأراضي بصيغة يسهل استخدامها من جانب المنظمات الأهلية التي تعمل مع صغار المزارعين ومع غيرهم في المجتمعات المحلية الريفية. فضمان حصول الفقراء في الريف على الأراضي بقدر أكبر هو عنصر ضروري للحد من الفقر والجوع ولتشجيع التنمية الريفية المستدامة. كما أن زيادة معارف الأفراد حول حقوقهم في الأرض جزء هام من ممارسة تلك الحقوق فعلياً بما يمكنهم من تحسين سبل عيشهم.

وهذه الملاحظات حول حيازة الأراضي تكملها دراسات المنظمة عن حيازة الأراضي وسلسلة سياسات المنظمة لحيازة الأراضي. وللمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع:

http://www.fao.org/sd/in1_en.htm
http://www.fao.org/sd/LTdirect/ltstudies_en.htm

شكر خاص:

أعد الخطوط التوجيهية كل من Susan Nichols

.Paul Munro-Faure و David Palmer

الصور: Leanne Nowell

فريق المدققين للنسخة الإنجليزية: Stefano Digessa

Annie Kairaba - Kyambadde و Renée Giovarelli

و Annalisa Mauro و Paul Mathieu و Erika Lind

Pamela Pozarny و Martha Osorio و Eliane Najros

.Siraj Sait،

المحتويات

د	التمهيد
١	المقدمة
٢	ما هو الحصول على الأراضي؟
٣	ما هي الحقوق في الأرض؟
٤	ما هي نظم حيازة الأراضي؟
٥	كيف توزع الحقوق في الأرض ضمن المجتمع الواحد؟
٧	ما أهمية المساواة بين الجنسين؟
٧	لم يُطرح موضوع المساواة بين الجنسين اليوم بالذات؟
٨	المساواة بين الجنسين والتنمية الاجتماعية
٩	المساواة بين الجنسين والتنمية الاقتصادية
١٠	التشجيع على إدماج مسألة المساواة بين الجنسين في المجتمع
١٠	تقييم المساواة بين الجنسين
١٣	إطلاع الأفراد على حقوقهم
١٦	العمل على تمكين المهمشين
١٨	تشجيع إدماج المرأة والرجل في مشاريع حيازة الأراضي
١٨	فهم احتياجات المشروع
١٩	جمع البيانات لرصد تأثيرات المشروع
٢١	مساعدة الأفراد على المشاركة في المشروع
٢٢	قائمة سريعة لتقييم المساواة بين الجنسين وتحسينها في مشاريع حيازة الأراضي

التمهيد

من الضروري ضمان حقوق المرأة والرجل في الأرض في سبيل التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي. وتُعتبر المرأة في يومنا هذا المنتج الزراعي الرئيسي على مستوى الأسرة. بيد أنّ حقوقها مهضومة في معظم الأحيان، لا بل إنها قد تفقدتها في المشاريع الإنمائية ما لم تكن الممارسات المتبعة شاملة للجنسين معاً.

ويركّز هذا الدليل على موضوع العلاقات بين المرأة والرجل وكيف أنّ تركيبتها تؤثر على الحصول على الأراضي. ومع أنّ الهدف منه بالدرجة الأولى هو دعم المنظمات غير الحكومية إلا أنه قد يكون مفيداً للمسؤولين في الحكومات المحلية وغيرهم من الفرقاء الذين يتعاطون في عملهم مع المزارعين ومع الأسر في الريف. ويعطي الدليل معلومات عن "الممارسات الجيدة" لإشراك المرأة والرجل. وفيه أيضاً معلومات بإمكان المنظمات غير الحكومية وموظفي المشاريع تشاطراها كي يفهموا الأفراد حقوقهم في الأرض بشكل أفضل.

ولا بد من الإجابة على سؤالين هامين هما: "ما المقصود بالحصول على الأراضي" و "ما أهمية المساواة بين الجنسين؟" ويُستهل الدليل بهذين السؤالين وببعض الأجوبة التي يمكن تعديلها بحسب الظروف المحلية. فالحصول على الأرضي قد يعني أشياء كثيرة في مجتمعات مختلفة وقلما يُفهم تعقيده على حقيقته في المشاريع المصممة خصيصاً لفقراء الريف.

وقضايا المساواة بين الجنسين مثيرة للجدل أحياناً لأنها متقدّرة في الثقافة والتقاليد والدين ومصادر القانون على أنواعها. ولا يكون الرجال والنساء في معظم الأحيان على إطلاع كافٍ على حقوقهم القانونية ولا يفهمون عادة مكامن الإجحاف وعدم الكفاءة في مجال المساواة بين الجنسين والحصول على الأرضي. ولعل الإجابة على هذه الأسئلة هي نقطة الانطلاق لوضع الاستراتيجيات المناسبة لزيادة فرص النساء والرجال على حد سواء في الحصول على الأرضي.

ويطرّق الدليل إلى بعض الاستراتيجيات التي يمكن استخدامها لزيادة المساواة بين الجنسين في مجال الحصول على الأراضي من خلال تقييم الوضع الراهن لمعرفة ما إذا كانت هناك من مشاكل من هذا النوع ومن خلال إطلاع الأشخاص على حقوقهم في الأرض وبالعمل على تمكين المُهمَّشين منهم.

وينتهي الدليل بعرض الاستراتيجيات التي يمكن استخدامها في مشاريع حيازة الأراضي ومنها مثلاً استصلاح الأراضي ومنح حقوق ملكيتها وتسجيلها. وتهدف هذه الاستراتيجيات بشكل أساسى إلى معالجة مسائل المساواة بين الجنسين والحصول على الأرضى على وجه إفاسح الفرصة لجميع أفراد المجتمع للمشاركة وللاعتراف بحقوقهم وحمايتها.

وتستند المعلومات الواردة في هذا الدليل إلى الدراسة الرابعة من سلسلة دراسات المنظمة عن حيازة الأراضي: ”المساواة بين الجنسين والحصول على الأرضى“ . ويمكن الإطلاع على هذه الوثيقة على العنوان: http://www.fao.org/.sd/2003/IN07013_en.htm

المقدمة

كان هناك اعتراف بحقوق الأرض على مرّ التاريخ كمصدر للمكانة الاجتماعية والثروة والنفوذ. وللأرض معنى كبير على المستويات الثقافية والدينية والقانونية وهي أساس إنتاج الأغذية، والمأوى والأنشطة الاقتصادية. وبُعتبر ضمان الحصول على الأراضي جزءاً أساسياً من تحسين سبل العيش في الريف.

وقد كان الحصول على الأرضي في معظم المجتمعات لصالح بعض الأفراد والمجموعات على حساب غيرهم. والنساء هنّ واحدة من المجموعات التي غالباً ما تكون حقوقها في الأرض أقل وأضعف نظراً إلى التحييز في القانون الرسمي وفي الأعراف وفي توزيع العمل في المجتمع.

ويمكن لمشاريع التنمية أن تشكل تهديداً لحقوق الأعضاء الأضعف في المجتمع في الحصول على الأرضي إذا لم يتم التعاطي مع العلاقات بين المرأة والرجل على النحو الواجب. كذلك مشاريع حيازة الأرضي كاستصلاح الأرضي أو منح حقوق ملكيتها وتسجيلها قد تؤدي بدورها إلى تسجيل حق ملكية الأرض الخاصة بالأسرة باسم أحد الأعضاء الذكور فيها. ومن شأن المشاريع الرامية إلى تحسين الأرضي، كتأمين سبل الري مثلاً، أن تزيد من قيمة الأرضي الهامشية التي تستخدمها النساء إلى حدّ دفع الرجال هي نفس مجتمعهن إلى المطالبة بتلك الأرضي.

وسوف تستفيد الأسر والمجتمعات المحلية والبلدان ككلّ من إتاحة الفرصة للرجال والنساء معاً للحصول على الأرضي من خلال:

- زيادة الاستثمار في الأرضي وفي إنتاج الأغذية;
- زيادة الأمن الأسري في المراحل الانتقالية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي؛
- زيادة الفرص الاقتصادية؛
- تحسين السكن؛
- تحسين إدارة الأرضي.

وباستطاعة المنظمات غير الحكومية أن تؤدي دوراً هاماً في العمل على ضمان فرص متساوية أكثر لحصول النساء وغيرهنّ من الفئات المهمشة على الأرضي.

ما هو الحصول على الأراضي؟

◎ ما هي الحقوق في الأرض؟

يمنح الحصول على الأراضي الحق في القيام ببعض الأشياء الخاصة بالأرض.
ومن تلك الحقوق:

- ◎ استخدام الأرض (أو عدم استخدامها);
- ◎ اتخاذ قرار حول كيفية استخدام الأرض;
- ◎ الانتفاع بما تنتجه الأرض (مثلاً غذاء، مأوى، أرباح);
- ◎ إبعادأشخاص معينين عن الأرض;
- ◎ نقل الحقوق في الأرض كهبة أو إرث أو عن طريق البيع أو الإجارة;
- ◎ استخدام الأرض كضمانة لقرض؛
- ◎ استخدام موارد أخرى متصلة بالأرض.



والحصول على الأراضي لا يقتصر على مسألة الملكية فحسب. إذ قد تكون هناك حقوق عديدة في قطعة أرض لأشخاص مختلفين يشكون معاً حزمة مرتبطة من الحقوق تماماً كحزمة من العيدان. والحقوق المختلفة في قطعة أرض ما، كالحق في استخدام الأرض عن طريق الإيجار أو الحق في احتياز الأرض أو الحق في استخدام ثمار بعض الأشجار فيها، أشبه بعيدان في حزمة. ومن شأن الحقوق في الأرض أن تحسن الوضع الاجتماعي والاقتصادي لصاحب الحق. كما أنها قد تجلب معها منافع أخرى كالمشاركة في المجالس المحلية أو الانتخابات أو المدارس والحصول على الإئتمانات والمدخلات التكنولوجية والتدريب . ■



◎ ما هي نظم حيازة الأراضي؟



ترعى نظم حيازة الأراضي الحصول على الأراضي والمنافع المتربّبة عنها. وتتعدد هذه النظم الحقوق الممكنة وكيفية توزيعها بين الأفراد والمجموعات.

وتتعدد نظم حيازة الأراضي أيضًا مسؤوليات الأفراد تجاه أرضهم والقيود التي قد تفرض عليها. فالحق مثلاً في استخدام مياه جدول يجتاز الأرض قد يشمل مسؤولية تأمين مياه نظيفة إلى المستخدمين في الأسفل وقد يحدّ من إمكانية جلب المياه في مواسم معينة فقط لا غير.

وقد تطّورت نظم حيازة الأراضي بما يتناشى مع الاحتياجات والقيود المحددة في كل مجتمع من المجتمعات. هذا ما يفسّر اختلاف النظم باختلاف الأماكن الموجودة فيها، حتى داخل البلد الواحد، تبعًا للسياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي والمؤسسي. وتتسم نظم حيازة الأراضي أيضًا بديناميّتها وبنقيرها مع الوقت كي تواكب الظروف المستجدة.

◎ كيف توزّع الحقوق في الأرض ضمن المجتمع الواحد؟

تعكس قواعد حيازة الأراضي تركيبة السلطة والمنافع في المجتمع المعنوي. فأولئك الذين لا يملكون الأراضي أو الذين يتمتعون بحقوق محدودة للحصول عليها هم عادةً من لا نفوذ لهم. وقد لا يكون تناول الحقوق جلياً للوهلة الأولى في القواعد. فعلى سبيل المثال في النظام الخاص بموارد الأماكن العامة قد يسود انتساب بأن جميع أفراد المجتمع المحلي يتمتعون بحقوق متساوية؛ إلا أنَّ فحصاً دقيقاً للمسألة قد يظهر وجود اختلافات بين الرجل والمرأة.

وفي بعض المجتمعات، لا يجوز للمرأة أن تكون صاحبة حق في الأرض بمعزل عن زوجها أو عن أقربائها الذكور. وتحتختلف في معظم الأحيان حقوقها عن حقوق الرجال.

وتوجد في العديد من البلدان تشريعات أو دساتير تعترف بتساوي الحقوق بين الرجل والمرأة، بما فيها الحقوق في الأرض. إلا أنَّ القواعد الرسمية قد لا تطبق دائماً عند الممارسة الفعلية.



زيادة المساواة بين الجنسين في الحصول على الأراضي

هكذا ورغم تشريع الحقوق المتساوية، قد لا تزال بعض المجموعات كالنساء في الريف في موقع متَّخِلٌ للدفاع عن حقوقها. وقد يكون هناك نقص في الوعي أو القدرة أو الرغبة تجاه تطبيق وتنفيذ القواعد القانونية الرسمية على مختلف المستويات، لا سيما المتعلقة منها بالفئات الأضعف مالياً أو سياسياً أو في حال وجود تعارض بين الأعراف المحلية والتشريعات.

وقد تؤدي التغييرات في طرق حصول الأشخاص على الأراضي إلى تغيير تركيبة النفوذ داخل الأسرة أو المجتمع المحلي أو البلد نفسه. وقد يتعارض تشجيع المساواة بين الجنسين بشكل مباشر مع "طريقة التصرُّف المعهودة".

ومن المتوقع أن تستمر الممارسات التقليدية ما لم يتغير سلوك شريحة كبرى من السكان وذلك أيّاً تكن صيغة السياسات الجديدة أو تطبيق التشريعات الجديدة. وإن المطالبة بحقوق أكثر مساواة للحصول على الأراضي عنصر هام في أي جهود ترمي إلى تحويل المؤسسات والممارسات المرتبطة بالحصول على الأراضي. ■

ما أهمية المساواة بين الجنسين؟

◎ لم يُطرح موضوع المساواة بين الجنسين اليوم بالذات؟

أدّت، أحياناً، التغيرات التي طرأت مؤخراً إلى تفاقم الإجحاف في الحصول على الأراضي. ومن العوامل المؤثرة على ذلك:

لعلّ البنى السياسية والقانونية تسبّب بتضارب بين الممارسات العرفية والقانون الرسمي بالنسبة إلى حقوق المرأة في الأرض.

يرأس عدد متزايد من النساء الأسر في يومنا هذا بسبب الهجرة بحثاً عن العمل والطلاق والمرض والهجر والحروب والنزاعات العنفية. وقد لا تعرف النظم التقليدية لحيازة الأراضي بحقوقهن أو قد لا تكون المرأة قادرة على تحمل عبء الخيارات القانونية لحل النزاعات. قد تمنع قوانين الميراث غير العادلة المرأة من الحصول على الموارد الكافية للاستفادة من الفرص السانحة.

قد لا تحصل المرأة في الزيجات الرسمية أو الدينية أو العرفية على مستند رسمي يثبت وضعها المدني. فتُستثنى نتيجة لذلك ربما من المشاريع الإنمائية.

يؤدي الارتفاع بمستوى تعليم النساء والرجال في الريف إلى خلق فرص عمل تحتاج في معظم الأحيان إلى تمويل. ويتحذّل التسليف أهمية متزايدة لبناء منزل أو إطلاق مشروع تجاري أو الحصول على مدخلات زراعية. غير أنه لن يكون باستطاعة أي كان الحصول على القروض في ظلّ غياب حقوق واضحة وموثقة

خاصة بالأراضي. إن حظوظ المرأة في فرض الاعتراف بحقوقها رسمياً أقلّ من حظوظ الرجل. المرأة أقلّ ميلاً إلى الاستثمار في حقولها الزراعية إذا كانت معرّضة للطرد منها في أي وقت من الأوقات.



◎ المساواة بين الجنسين والتنمية الاجتماعية

يعتمد الحكم السديد على الاعتراف بجميع أصحاب الشأن وعلى احترام حقوقهم. لذا فإنّ مسألة المساواة بين الجنسين تزداد أهمية يوماً بعد يوم على الصعيدين الدولي والوطني. فالمساواة بين الجنسين بالنسبة إلى الحقوق في الأرض قادرة على تعزيز نفوذ المرأة في العلاقات الاجتماعية والسياسية. ومن شأن ضمان حقوق المرأة في الأرض أن يعزز من مكانتها الاجتماعية والسياسية وأن يزيد اعتمادها بنفسها وثقتها الذاتية وأمنها وكرامتها. غالباً ما ينبع عن الحقوق الخاصة بالأرض منافع اجتماعية أخرى، منها المشاركة في اتخاذ القرارات على مستوى المجتمع المحلي والمشاركة في الانتخابات وفي غيرها من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية. ولولا المساواة بين الجنسين في مجال الأرضي، لتعذر على ٥٠ في المائة أو أكثر من أصحاب الشأن في الريف إيصال صوتهم بشكل فعال في الحكم الوطني أو الم المحلي ولربما جرى إقصاؤهم عن المشاريع الإنمائية. وقد يساعد منح حقوق في الأرض على تمكين المرأة في مفاوضاتها مع أفراد الأسرة الآخرين ومع مجتمعها المحلي والمجتمع ككل.



◎ المساواة بين الجنسين والتنمية الاقتصادية

إن تحسين أوضاع المرأة والرجل على حد سواء شرط أساسى للتنمية الريفية المستدامة. وقد صادقت جميع بلدان العالم تقريباً على اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة. وينصّ أحد بنود الاتفاقية، تحديداً، على ضرورة أن تُنْفَل للمرأة في الريف:

فرصة الحصول على الائتمانات والقروض الزراعية وتسهيلات التسويق والتكنولوجيا، والمساواة في المعاملة في مشاريع إصلاح الأراضي والإصلاح الزراعي وكذلك في مشاريع التوطين الريفي.

وتكون في معظم الأحيان حقوق المرأة في الأرض غير قائمة على مستندات بل موثقة بصورة غير رسمية. فلا تكون لديها فرص متساوية في الحصول على الائتمانات أو التسهيلات في ظلّ غياب المستندات الثبوتية. لذا لا بد من الحرص على عدم إساءة تقسيم حقوق المرأة أو التغاضي عنها أو محوها من المشاريع العقارية.

لكن كيف السبيل إلى الإنتاج الكفوء إذا كان المسؤولون عن استغلال الأرض يملكون حققاً محدودة للتحكم بها؟ هذه هي في معظم الأحيان حال الأسر التي ترأسها امرأة نظراً إلى عدم الاعتراف رسميّاً بحقوق المرأة وإن كانت هذه الأخيرة المصدر الأوحد للغذاء للأفراد الذين تعيلهم. ويحتاج عدد كبير من العمليات الزراعية في يومنا هذا إلى تمويل من الخارج وقد يفيد الحصول على الائتمانات في إضفاء طابع رسمي على الحقوق الخاصة بالأرض. لكن ما دام أن ليس هناك اعتراف رسمي بحقوق المرأة، ستنظلّ هذه الأخيرة مجبرة على الاعتماد على أفراد الأسرة الذكور للحصول على الائتمانات. وبالتالي، حتى ولو كانت المرأة المستخدم الأول للأرض وربة الأسرة، قد لا تستطيع بالضرورة استغلال أرضها على أكمل وجه.

تشجيع إدماج مسألة المساواة بين الجنسين في المجتمع

تقييم المساواة بين الجنسين ◎

يجب أن تستند أي إجراءات لتحسين المساواة بين الجنسين في حصولهما على الأراضي إلى فهم جيد للوضع القائم. ولا بد للتقييم من أن يشير إلى مواضع المساواة أو عدمها بين الجنسين. ولربما أمكن إثراز مزيد من التقدم إذا ما ارتكزت الإجراءات المتخذة على مكامن القوة الموجودة أساساً.

ومن المواضيع التي يمكن أن يتطرق إليها التقييم:

- ◎ هل إن التشريعات الرسمية تساند حقوق المرأة والرجل في الأرض أم أنها تحدّ منها؟
- ◎ هل إن القانون العرفي يساند حقوق المرأة والرجل في الأرض أم أنه يحدّ منها؟ كيف يتم الاعتراف بالحقوق العرفية (مثلاً الحقوق الموسمية في الحصاد والرعى) التي تملكها المرأة؟
- ◎ هل من تضارب بين القانون العرفي والتشريعات الرسمية بالنسبة إلى الحقوق الزوجية والميراث على سبيل المثال؟
- ◎ هل تُشرك المرأة في اتخاذ القرارات داخل أسرتها وفي منظمات المزارعين والحكومات المحلية وعلى المستوى الوطني؟
- ◎ هل حقوق ملكية الأراضي وغيرها من المستندات المدونة تعطى باسم الرجل والمرأة أم باسم رب الأسرة فقط لا غير؟
- ◎ هل تؤمن المحاكم والمحاكم المحلية الكافية لحقوق المرأة والرجل على حد سواء؟
- ◎ هل تحظى المرأة كما الرجل بفرص متساوية للحصول على مساعدة قانونية وعلى الائتمانات والمدخلات الزراعية؟

- ◎ ما هي التغيرات التي تشهدها حالياً حيازة الأراضي نتيجة الهجرة وفيروس الإيدز وسواهما وما تأثير ذلك على حقوق المرأة والرجل؟
- ◎ هل إن المسؤولين عن تطبيق سياسات حيازة الأراضي يدركون أن افتقار مشاريع حيازة الأراضي إلى بُعد خاص بشؤون المرأة هو عائق كبير أمام تحقيق المساواة بين الجنسين؟ وهل لديهم القدرة الكافية حول سبل مراعاة مسائل المساواة بين الجنسين في المشاريع؟
- ◎ هل تحظى المرأة كما الرجل بفرص متساوية للمشاركة في مختلف مراحل المشاريع الإنمائية التي تؤثر على حقوقها؟



↗ زيادة المساواة بين الجنسين في الحصول على الأراضي

- بالإمكان الحصول من مصادر عدّة على معلومات عن نوع حقوق كلّ من المرأة والرجل ومنها مثلاً:
- ◎ التشريعات الرسمية، الأنظمة، القانون المدني وقانون الأسرة على مختلف مستويات الحكم؛
 - ◎ الأحكام الصادرة عن المحاكم وغيرها من الهيئات القضائية الرسمية؛
 - ◎ القوانين الدينية؛
 - ◎ القانون العرفي وهو بالعادة قانون غير مدون بل متعارف على أنه تقليد في المنطقة أو المجموعة المعنية؛
 - ◎ المستندات (كالسنادات أو الشهادات) وسجلات الحقوق والوثائق؛
 - ◎ الدراسات والأبحاث عن مواضيع خاصة بالأراضي أو بالمساواة بين الجنسين؛
 - ◎ تجربة المنظمات غير الحكومية والمنظمات النسائية المحلية؛
 - ◎ البيانات والمعلومات حول مشاركة الرجال والنساء في حيازة الأراضي وفي غيرها من مشاريع التنمية؛
 - ◎ المناقشات مع النساء في الريف ضمن مجموعات متخصصة أو لقاءات منفردة.

◎ إطلاع الأفراد على حقوقهم

تبقي القوانين الرامية إلى تمكين الأفراد فارغة من مضمونها ما لم تُستخدم فعلياً. وبطبيعة الحال، استخدامها محدوداً في معظم الأحيان لعدم إدراك الناس لحقوقهم. إلا أنَّ سيادة القانون أكثر فعالية كلما ازداد عدد من يفهمون حقوقهم ويستخدمونها ويحترمونها بموجب ذلك القانون. والمنظمات غير الحكومية مؤهلة للعب دور هام في إطلاع الرجال والنساء على حقوقهم وعلى سبل الانتفاع منها وحمايتها.

معرفة ما هي المعلومات الالزمة:

من الضروري معرفة ما الذي تفهمه المجتمعات المحلية فعلياً عن حقوقها وما الذي لا يزال غامضاً منها. وقد يكون من المفيد مثلاً الإجابة على الأسئلة التالية التي تساؤر المجتمعات المحلية:

◎ ما العمل في حال وفاة شخص ما يتمتع بحقوق في الأرض في حال عدم وجود وصيّة؟

◎ ما هي حقوق المرأة التي نصّ عليها القانون؟

◎ ما هي العلاقة بين القانون العرفي أو الديني والتشريعات الرسمية؟

◎ ما العمل إذا أرادت الحكومة وضع يدها على تلك الأراضي.



↗ زيادة المساواة بين الجنسين في الحصول على الأراضي

عرض المعلومات بالشكل اللازم:

قد يختلف العرض اللازم للرجال والنساء. إذ إنّ لكل منهما اهتمامات وأسئلة مختلفة في معظم الأحيان. فقد ترغب النساء مثلاً في السؤال عما يحصل عندما ترك الإبنة التي تتمتع بحق في الأرض العائلية، أسرتها للتتزوج. وهن قد يطرحن أسئلة عن حقوقهن في الميراث كزوجة أو كإبنة وقد تساورهن مخاوف إزاء حقوقهن في حالات الطلاق أو الهجر أو عدم أهلية الزوج.

وفي حال عدم وجود تطابق بين التشريعات الرسمية والقانون العرفي، قد يستدعي الأمر تقديم عروض يُشرح فيها للرجال سبب التغييرات في التشريعات وكيفية استفادة أسرتهم بكلّ من هذا التغيير.





استخدام استراتيجيات

مختلفة لعرض المعلومات:

- ◎ أثبتت المجتمعات على مستوى المجتمع المحلي كفاءتها بما أنها تستجيب بشكل محدد إلى احتياجات الحضور واهتماماته. وقد

يسعدني الأمر عقد اجتماعات منفصلة للنساء كون وقت فراغهن يختلف عن وقت فراغ الرجال خلال اليوم. وقد يتوجب أيضاً عقد اجتماع منفصل إذا لم ترغب النساء أو تغدر عليهن ترك أولادهن أو الحضور إلى أماكن عامة تُعقد فيها الاجتماعات. وقد تفضل بعض النساء أن تُعقد الاجتماعات مع الرجال أولاً كون تدريبيهن قد لا يكون مجدياً إذا لم يفهم الرجال أي تغييرات في القانون أو يوافقون عليها.

◎ يمكن الاستعانة بوثائق بسيطة كالملصقات الجدارية والكتب الفكاهية مثلاً لتعلم كيفية استخدام نظام تسجيل الأراضي، كما ويمكن توزيعها في السجل العقاري. ومن الضروري وجود نظام توزيع جيد للمطبوعات الأخرى بما يضمن وصولها إلى القرى النائية.

◎ من شأن الوثائق عن مشاكل المرأة والحلول التي ابتكرتها أن تساعد الآخرين على فهم خياراتها. وقد تكون المرأة معزولة وغير مدركة لوجود مشاغل ومشاكل مشابهة لدى غيرها من الأشخاص.

◎ يمكن أن تكون الإذاعات الريفية كبرامج الأسئلة والأجوبة أداة فعالة إذا أعدّت برامج صائبة تراعي الاحتياجات الفعلية للمستمعين وإذا عرضت بشكل ابتكاري.

◎ العمل على تمكين المهمّشين

يشكل إطلاع الأفراد على حقوقهم جزءاً هاماً من مساعدتهم على حماية حقوقهم الموجودة وضمانها بقدر أكبر. لكنَّ هذا غير كافٍ أحياناً وثمة حاجة إلى توسيع نطاق الإصلاحات التي تشمل الحقوق التي تكتسبها المرأة. ومع أنَّ إجراء إصلاحات يتطلب وقتاً وليس بالعملية السهلة، إلا أنَّ الأمثلة كثيرة في العالم عن حالات جرت فيها تغييرات. وفي ما يلي الإجراءات التي يمكن اتخاذها لفهم حقوق الرجل والمرأة في الحصول على الأراضي بشكل أفضل.

تحديد المشاكل:

- ◎ تحديد السياسات والقوانين والتقاليد الثقافية التي تؤثر سلباً على حصول المرأة أو الرجل على الأراضي؛



- ◎ جمع البيانات عن حصول الرجل والمرأة على الأراضي:
- ◎ الاعتراف بأن النساء لا يشكلن مجموعة متجانسة واحدة لها نفس الاهتمامات.

كسب دعم واسع النطاق:

- ◎ تحديد العناصر التي تعمل في الحكومة وفي المجتمع المدني على زيادة المساواة بين الجنسين وإقامة تحالفات معها:
- ◎ الاستعانة بالمنظمات الوطنية والإقليمية والمحلية كالجمعيات النسائية لاكتساب المعرف وتشجيع النساء على المشاركة:
- ◎ زيادة معارف صانعي السياسات وأولياء الحقوق في الأرض حول تفاوت الحقوق بين المرأة والرجل.

شرح المشاكل وإيجاد حلول ممكنة لها:

- ◎ وضع استراتيجيات يمكن من خلالها شرح المشاكل الموجودة لصانعي السياسات وسبل معالجتها:
- ◎ إيجاد أمثلة غير حرجية عن القضايا المطروحة لتسليط الضوء على أهمية المساواة بين الجنسين وفوائدها:
- ◎ الضغط لتعديل التشريعات العقارية (بما فيها الأنظمة والخطوط التوجيهية) غير المتصلة بالجنسين ولتطبيق القوانين التي تراعي الجنسين:
- ◎ الضغط لإدخال تعديلات في قوانين الأسرة في حال كانت تلك القوانين مجحفة بحق المرأة (مثلاً في حالات الزواج أو الطلاق أو الميراث).
- ◎ الضغط لزيادة تمثيل المرأة في اللجان العقارية وفي غيرها من هيئات اتخاذ القرارات.

تشجيع إدماج المرأة والرجل في مشاريع حيازة الأراضي

◎ فهم احتياجات المشروع

تسعى بعض مشاريع حيازة الأراضي إلى تغيير طرق حصول الأشخاص على الأراضي مثلاً عن طريق استصلاح الأراضي. فيما يحاول بعضها الآخر ضمان الحصول على الأراضي بقدر أكبر مثلاً من خلال منح سندات ملكية الأرض وتسجيلها. وباستطاعة المنظمات غير الحكومية أن تلعب دوراً هاماً في المساعدة على تنفيذ الاستراتيجيات مع إدماج المرأة والرجل في مشاريع حيازة الأراضي.

وتكون إحدى أولى الخطوات في فهم العناصر التي سيتألف منها المشروع والنواحي التي لم يتطرق إليها. وتعاني جميع المشاريع من فرض قيود عليها. لكن بالإمكان التغلب على بعض منها مثلاً:

◎ بالسعى إلى تعديل جزء من قانون أو نظام يؤثر سلباً على المساواة بين الجنسين:

◎ إعطاء معلومات عن الحقوق العقارية على المستوى المحلي أو جمعها؛
◎ تأمين منتديات خاصة بإطلاع المشاركين في المشاريع على حقوقهم؛
◎ وضع برامج توعية بشأن المساواة بين الجنسين لزيادة معرفة العاملين في

المشاريع بسبل إدماج قضايا المساواة بين الجنسين في عملهم.

وتقترض الكفاءة في أي مشروع وجود علاقات عمل بناءة مع الشركاء، ولا سيما مع الوكالات العقارية المسؤولة عن تنفيذ المشروع. ويجدر بالمنظمات غير الحكومية أن تحرص على أن يفهم المسؤولون عن المشروع المساهمة التي باستطاعة المنظمات غير الحكومية تقديمها وأن يتمتنوها.

◎ جمع البيانات لرصد تأثيرات المشروع

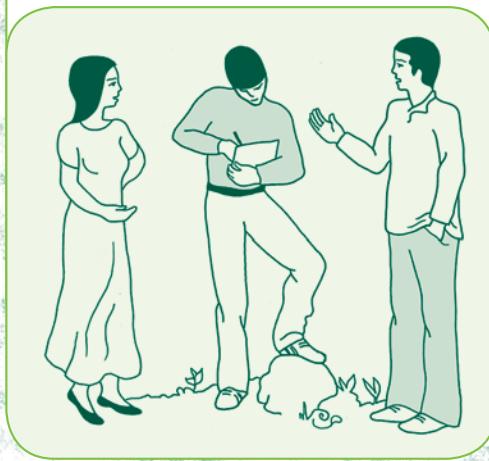
تكمّن إحدى أبرز المشاكل عند محاولة تقييم مختلف انعكاسات مشروع ما على النساء والرجال في أن البيانات التي جُمعت قبل المشروع وخلاله وبعده لا تعطي المعلومات الكافية حول مسألة المساواة بين الجنسين تحديداً.

ويعتمد الكثير من المشاريع فقط على تعداد حقوق الملكية المدونة باسم الرجال أو النساء ما يعطي صورة مجتزأة عن حقيقة الوضع الراهن. ويمكن أن تساعد المنظمات غير الحكومية على تقييم ورصد المشاريع بصورة فعالة من خلال النظر إلى ضمان حقوق كل من الرجل والمرأة وأنواع تلك الحقوق. ومن الأمثلة على البيانات المصنفة بحسب الجنسين التي يمكن الحصول عليها:

مواصفات الحيازات العقارية

لكل من الجنسين:

- ◎ حجم قطع الأرض وموقعها:
- ◎ استخدام الحيازة العقارية:
- ◎ اليد العاملة وغيرها من المدخلات:
- ◎ القيمة من حيث الإنتاجية أو سعر السوق:
- ◎ المستفيدون مما تدرّه الأرض.



المواصفات القانونية لكل من الجنسين

- ◎ الحقوق التي يعطيها القانون الرسمي:
- ◎ الحقوق التي تعطيها الأعراف:
- ◎ مقارنة بين حالتي الميراث والطلاق في القانون الرسمي والأعراف:
- ◎ الاستفادة من أحكام قضائية عادلة في حالات التزاعات.

أدوار ومسؤوليات كل من الجنسين

- ◎ توزيع العمل:
- ◎ حقوق اتخاذ قرارات حول استخدام الأراضي والاستثمار فيها ونقلها:
- ◎ نسبة الأغذية والمحاصيل النقدية الأسرية التي يجري إنتاجها:
- النسب المئوية من اليد العاملة المدفوعة وغير المدفوعة.



◎ مساعدة الأفراد على المشاركة في المشروع

باستطاعة المنظمات غير الحكومية أن تلعب دوراً فعالاً لتشجيع الأفراد على المشاركة في المشروع، مثلاً من خلال اتخاذ الإجراءات التالية.

إطلاع الأفراد على المشروع وعلى حقوقهم:

◎ إيجاد مصادر متعددة للمعلومات والحرص على أن تعطي تلك المعلومات الصورة الحقيقية على المستوى المحلي وليس فقط كما يراه القانون الرسمي.

◎ إيصال الرسالة المصيبة لكل من النساء والرجال واستخدام أفضل الوسائل الإعلامية (عقد اجتماعات محلية والإذاعات والصحف) خاصة إذا كان معدل الأمية مرتفعاً. الاعتراف بأن بعض النساء قد لا يشاركن في اجتماعات مفتوحة بل يشعرن بارتياح أكبر في الاجتماعات المخصصة للنساء فقط.

المساعدة على تذليل العقبات أمام المشاركة:

◎ التخطيط للموقع والجدول الزمنية المناسبة لعقد الاجتماعات. الاعتراف بأن النساء واجبات وموارد مالية مختلفة قد تؤثر على قدرتهن في المشاركة.

◎ تأمين الرعاية للأطفال أو وسائل النقل لتمكين النساء من المشاركة في الاجتماعات أو في التدريب.

◎ مساعدة النساء على الحصول على المستندات الرسمية المطلوبة منهن للمشاركة.

◎ قائمة سريعة لتقدير المساواة بين الجنسين وتحسينها في مشاريع حيازة الأراضي

١- مشاركة النساء والرجال في جميع الأنشطة

- ◎ هل تمثيل الرجال والنساء في الفريق الخاص بالمشروع هو تمثيل متوازن؟
- ◎ هل إن الفريق الخاص بالمشروع يفهم الحاجة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين ويحترمها أو هل جرى تهميش المساواة بين الجنسين باعتبارها “مسألة تعني المرأة”؟
- ◎ هل اعتمد الفريق الخاص بالمشروع أحكاماً معينة تضمن اعتراف المشروع بالاختلافات بين أدوار وأولويات واحتياجات كل من النساء والرجال؟
- ◎ كيف تم الاتصال بالمستفيدن؟ هل كانت الوسائل الإعلامية والرسائل مناسبة؟
- ◎ هل لدى النساء والرجال على السواء المستندات الرسمية اللازمة للمشاركة على قدم المساواة في المشروع وفي حال النهي، كيف يمكن معالجة الأمر؟
- ◎ هل تشارك النساء عادة على المستوى المحلي علانية في المنتديات العامة أم أنه ينبغي التوجّه إليهنّ على حدة؟
- ◎ هل من قضايا خاصة بالنسبة إلى إعداد الجداول الزمنية أو انتقاء المواقع من شأنها أن تزيد مشاركة الرجال والنساء على حد سواء؟

٢- فهم حقوق كل من الرجال والنساء



- ◎ ما هي الحقوق التي يعطىها القانون الرسمي؟
- ◎ ما هي الأعراف أو التقاليد المحلية (بما فيها ما يتعلق منها بالزواج والطلاق والميراث)؟

- ◎ هل تختلف الحقوق النظرية والممارسات عن تلك المعهود بها حالياً والمتوافق عليها؟
- ◎ هل تختلف الأعراف أو القوانين من مكان إلى آخر (بين المناطق الحضرية والريفية مثلاً) أو من مجموعة عرقية إلى أخرى؟
- ◎ حقوق من هي المعترف بها في المستندات الرسمية وإجراءات التسجيل؟ ما تأثير ذلك في حالات الوفاة أو الطلاق أو الانفصال؟
- ◎ هل تمت دراسة جميع حقوق الانتفاع الثانوية من الأرض (مثلاً حقوق المياه، حقوق الرعي، الحصول على الائتمانات، سلطات اتخاذ القرارات، حقوق نقل الأراضي بصورة غير رسمية)؟
- ◎ ما هي التغيرات السياسية أو الاجتماعية والاقتصادية أو البيئية الحاصلة والتي قد تؤثر بشكل مختلف على حقوق المرأة والرجل حاضراً أو مستقبلاً؟

٣- تقييم تأثير التدخلات

- ◎ هل أجريت دراسة أولية لمعرفة ما هي الحقوق الموجودة والقضايا المطروحة قبل أن يبدأ المشروع؟
- ◎ هل هناك ما يكفي من بيانات مصنفة بحسب الجنسين لتحديد الفوارق بين الرجل والمرأة؟
- ◎ هل إن حجم العينة كافٍ لإثبات وجود فوارق حقيقة أو لرصد أي تحيزات في الاستطلاعات؟
- ◎ من أجاب على الاستبيانات والمجتمعات والمقابلات وهل من تحيز لأي من الجنسين؟
- ◎ هل استُخدمت نتائج الدراسات لإدخال التعديلات الازمة في تصميم المشروع؟
- ◎ هل شارك واستفاد الرجال والنساء بالتساوي في المشروع؟
- ◎ كيف يمكن التعرف إلى الممارسات الجيدة (أو السيئة) في المشروع لمعرفة كيفية تحسين أنشطته؟

٤- جعل المساواة مستدامة

- ◎ هل فَهُم المشاركون على المستوى المحلي لم المساواة بين الجنسين هامة إلى هذا الحد؟
- ◎ هل من أمثلة محلية عن فوائد ملموسة للمساواة بين الجنسين لإطلاع الأسر أو المجتمعات المحلية أو أجيال المستقبل عليها؟
- ◎ هل باستطاعة الرجال والنساء في يومنا هذا أن يشاركون بالتساوي في اتخاذ القرارات بشأن الموارد من الأراضي؟
- ◎ هل الرجال كما النساء يحصلون في يومنا هذا على الائتمانات والتدريب وغيرها من الخدمات الالزمة لتفعيل استخدام حيازاتهم العقارية؟
- ◎ هل من إجراءات يمكن إتباعها لمراقبة وقوع المشروع على العلاقات بين الرجل والمرأة على مرّ الزمن؟

